## تنفيذ أولى خطوات المشروع فبراير المقبل

# «المسك المتحدة العقارية» ستقوم بتسليم مشروع «كورال» خلال مارس 2019

- خير الله: ماضون نحو تنفيذ المشروع بخطى ثابتة وبحسب الاتفاقات مع العملاء
- اتخاذ الإجراءات القانونية لمن يقوم بتشويه اسم الشركة دون مستند
- استطعنا تسويق نسبة متميزة في المشروع قاربت من 30 بالمئة
- الشركة مستقلة بذاتها وغير تابعة لأي شركة أو مجموعة أخرى

فهد خير الله

.. وخلال المؤتمر الصحافي

أعلنت شركة المسك المتحدة العقارية أنها شركة مستقلة بذاتها، غير تابعة لأي شركة أو مجموعة أخرى، سواء بملكية الشركة أو مشروعها القائم والمشاريع المستقبلية.

وأوضح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في "المسك المتحدة العقارية" فهد خير الله خلال مؤتمر صحافي، إن إدارة الشركة الحالية قامت بشراء الشركة بالكامل في شهر أغسطس العام الماضي من شركة "المسك القابضة".

ونفى نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ما تردد في بعض وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأيام القليلة الماضية، حول صلة "المسك المتحدة العقارية" بشركة أخرى، أو عدم إلتزام الشركة بتسليم المشروع في المواعيد المحددة، مؤكدا أن الشركة قائمة بإدارة جديدة قامت بشراء الشركة ومشروعها، وليس لها علاقة بأي كيانات أو شركات أو مجموعات عقارية أو قابضة أخرى.

وبين أن "المسك المتحدة العقارية" انهت جميع المتعلقات التي تربطها بالشركة المالكة لها سابقا، ولا يوجد في الوقت الراهن أي ترابط أو تواصل سواء من خلال الشركة أو المشاريع، لافتا إلى أن "المسك المتحدة العقارية" ماضية نحو تنفيذ المشروع بخطى ثابته وبحسب الاتفاقات الموقعة مع عملائها الكرام.

ولفت إلى ان "المسك المتحدة العقارية" ستقوم بتسليم مشروع (كورال) خلال مارس 2019، على أن تبدأ فعليا في تنفيذ أولى خطوات المشروع فبراير المقبل.

وأكد على إلتزام الشركة بما جاء في عقود العملاء، وأنها ماضية في تنفيذ المشروع، حيث أن جميع عقود العملاء تفيد بأن تسليم المشروع سيكون في شهر مارس العام المقبل، مبينا ان "المسك المتحدة العقارية" ملتزمة تماما بما هو منصوص عليه في عقد البيع مع العملاء.

وذكر أنه غير منطقي ان يكون موعد تسليم مشروع كورال في العام 2019 ، ويهاجم مغرضون وباحثون عن تشويه أسم الشركة ومشروعها، لافتا إلى أن عقد البيع مع العملاء مدون فيه موعد التسليم الذي لم ياتي بعد، ويتحدثون عن عدم إلتزام الشركة بتسليم المشروع للعملاء، مطالبا في الوقت نفسه ضرورة دعم المشاريع المحلية وليس مهاجمتها.

وأشار إلى أن إدارة الشركة قامت بالفعل بالتواصل الدائم مع مستشار الشركة القانوني المحامي المخضرم السيد عبد المحسن القطان والضليع في التعامل مع مثل هذه الأنواع من التشويه والإساءات للشركات، من أجل إتخاذ كافة الإجراءات القانونية لمن يقوم بتشويه أسم الشركة أو مشروعها دون مستند، سواء الكترونيا أو لفظيا، لافتا إلى أن الشركة تبحث ملاحقة هؤلاء الأشخاص قضائيا خلال الأيام القليلة المقبلة.

## بزيادة سنوية 4.3 بالمئة

# «بيتك»: 35.5 مليار دينار إجمالي النشاط الائتماني في نوفمبر 2017

- التسهيلات الشخصية تشكل 42.1 بالمئة من الائتمان بنحو 14.9 مليار دينار بنمو سنوي 5.2 بالمئة
- 9.9 مليار دينار حصة قطاعي العقار والإنشاء تمثل 27.9 بالمئة من التسهيلات الائتمانيه

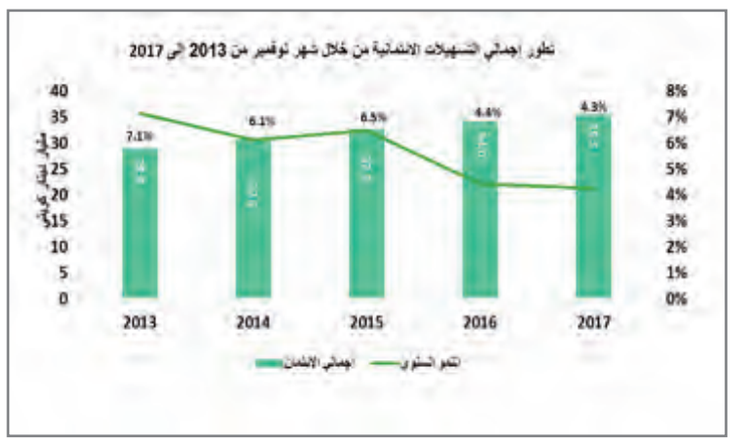


تطوير اجمالي التسهيلات الائتمانية من خلال شهر نوفمبر

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| التجارة | 3,195 | 3,410 | 3,400 | 6.6 | 6.0 |
| الصناعة | 1,089 | 1,056 | 1,054 | -3.1 | -3.4 |
| الإنشاء | 2,107 | 1,935 | 1,929 | -8.5 | -8.3 |
| الزراعة وصيد الأسماك | 14 | 15 | 15 | 7.1 | 8.1 |
| التسهيلات الشخصية: موسسات مالية غير البنوك | 1,308 | 1,320 | 1,381 | 0.9 | -5.2 |
| التسهيلات الشخصية: الاستهلاكية | 1,156 | 1,107 | 1,101 | -4.2 | -4.6 |
| التسهيلات الشخصية: المقسطة | 10,054 | 10,832 | 10,913 | 7.7 | 8.8 |
| التسهيلات الشخصية: شراء أوراق مالية | 2,071 | 2,047 | 2,004 | -1.2 | -3.1 |
| التسهيلات الشخصية: أخرى | 314 | 335 | 358 | 6.5 | 7.4 |
| التسهيلات الشخصية: المجموع | 14,175 | 14,921 | 15,015 | 5.2 | 5.2 |
| العقار | 7,935 | 8,020 | 8,139 | 1.1 | 1.9 |
| القطع الحرة والغاز | 947 | 1,207 | 1,271 | 27.5 | 34.2 |
| الخدمات العامة | 113 | 116 | 115 | 2.7 | 1.5 |
| أخرى | 2,304 | 2,570 | 2,570 | 11.6 | 11.9 |
| المجموع | 34,237 | 36,531 | 36,731 | 6.7 | 7.3 |

الائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاعات الإقتصادية في الكويت

- تراجع الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 6.3 بالمئة عن العام الماضي
- قطاع التجارة يستحوذ على 9.6 بالمئة من الائتمان بنحو 3.4 مليار دينار بزيادة سنوية 6.6 بالمئة
- ارتفاع الائتمان في قطاع الزراعة إلى 9 بالمئة على أساس سنوي ألى بلغ 15 مليون دينار

قال تقرير بيت التمويل الكويتي "بيتك" عن تطور النشاط الائتماني في الكويت خلال نوفمبر 2017 لقد بلغ النمو السنوي لإجمالي الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي نحو 4.3% في نوفمبر 2017 وفقاً لأخر بيانات صادرة عن بنك الكويتي المركزي، (يحتل هذا النمو المركز الخامس خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2013 إلى نوفمبر 2017، وبلغ أعلى نمو حققه الائتمان خلال شهر نوفمبر 2013 بنحو 7.1%)، ليصل حجم الائتمان المصرفي الممنوح في نوفمبر 2017 نحو 35.5 مليار دينار مقابل 34 مليار دينار في نفس الشهر من العام الماضي، بينما تراجع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو طفيف 0.4% على أساس شهري مقارنة مع أكتوبر 2017.

وقد تراجعت التسهيلات الموجهة الى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك، وقطاعي العقار والإنشاء بنحو 6.3%، و0.3% على التوالي.

سجل قطاع التسهيلات الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 739.5 مليون دينار أي بنسبة نمو بلغت نحو 5.2% عن نفس الفترة من العام السابق وصولا إلى 14.9 مليار دينار تمثل نحو 42.1% من إجمالي الائتمان في نوفمبر 2017، ثم يليه قطاع النفط الخام والغاز مسجلاً نمواً قيمتة 323.9 مليون دينار 17 بنسبة نمو 34.2% مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق وصولا إلى 1.3 مليار دينار (تمثل نحو 3.6% من إجمالي الائتمان) في نوفمبر 2017، تلاها قطاع التجارة بإرتفاع قيمتة 210.5 مليون دينار وصولا إلى 3.4 مليار دينار (تمثل نحو 9.6% من إجمالي الائتمان)، مقارنة مع 3.2 مليار دينار في نوفمبر 2016.

وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في نوفمبر 2017 نحو 42.1% من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 41.7% من إجمالي الائتمان الممنوح في نوفمبر 2016، في حين بلغت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معاً نحو 27.9% من إجمالي الائتمان الممنوح في نوفمبر 2017، مقارنة مع 29.2% في نوفمبر 2016، وتشكل القطاعات الثلاثة 70% من الائتمان في نوفمبر 2017، مقارنة مع 70.9% في نوفمبر 2016.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع.

يشكل النوع الأول التسهيلات المقسطة الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتستخدم لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص في شراء أو ترميم السكن الخاص، ويلاحظ إرتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى نسبة 73.2% في نوفمبر 2017 مقارنة بنحو 70.8% في نوفمبر 2016، بينما يأتي النوع الثاني من حيث الحجم في القروض الموجهة لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية نحو 17.2% وهي أقل من 18.8% في نوفمبر 2016. أما القروض الاستهلاكية فإنها تشكل 7.4% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في نوفمبر منخفضة عن نسبتها من إجمالي الإئتمان الشخصي البالغ نحو 8.2% في نوفمبر 2016، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة، بينما شهدت القروض الشخصية الأخرى إرتفاع طفيف في حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي حين بلغت نحو 2.3% مقارنة مع 2.2% من اجمالي الائتمان في نوفمبر 2016.

وقد بلغت التسهيلات الائتمانية المقسطة نحو 10.9 مليار دينار مرتفعه 8.8% مقارنة مع نوفمبر 2016. أما على أساس شهري، فقد ارتفعت بنحو طفيف نسبتة 0.7% مقارنة مع أكتوبر عام 2017.

القروض الشخصية الاستهلاكية وهي التي يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، حيث أن مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض يشهد اتجاهاً تنازلياً حين بلغت التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية 1.1 مليار دينار، منخفضة 4.8% عن 1.2 مليار دينار في نوفمبر 2016، ويأتي ذلك بعد تراجع شهري طفيف 0.5% مقارنة مع أكتوبر 2017.

أما التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد تراجعت إلى نحو 2.56 مليار دينار أي بنسبة تراجع سنوي بنحو 4% في نوفمبر 2017، بينما سجلت تراجعاً شهرياً بنحو 3.1% بالمقارنة مع نحو 2.65 مليار دينار في أكتوبر 2017.

كما تراجعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنحو 0.3%، حين بلغت نحو 9.9 مليار دينار في نوفمبر 2017، مقارنة بنفس الشهر من 2016، في حين تراجعت بنحو 0.8% على أساس شهري مقارنة مع أكتوبر 2017.

وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في نوفمبر نحو 3.4 مليار دينار، مسجلة تراجعاً شهرياً نسبته 0.3%، أما على مستوى الأداء السنوي فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع سجل زيادة في نوفمبر نسبتها 6.6% مقارنة مع نفس الشهر من 2016.

# FXTM: الشهية للمجازفة تعود بعد انتهاء الإغلاق الحكومي الأميركي

حسين السيد

قال كبير استراتيجي الأسواق في FXTM حسين السيد : استأنف الرالي في الأسهم الآسيوية يوم الثلاثاء متّبعاً خطى وول ستريت بعد أن انتهى الإغلاق الحكومي الأميركي يوم الاثنين. ورغم أن التوصّل إلى صفقة لتمويل الحكومة لمدّة 17 يوماً إضافياً هو خبر إيجابي، إلا أن ذلك ليس بالضرورة هو المحرّك الأساسي لقرارات المستثمرين. ففي نهاية المطاف، لا تؤثر الإغلاقات الحكومية كثيراً على أرباح الشركات، وخلال عمليات الإغلاق الثلاث السابقة، ظلت الأسهم تواصل صعودها. لكنّ هناك حاجة إلى حل طويل الأجل مع اقترابنا من سقف الدين. وسيقود الإخفاق في رفع حد الاقتراض إلى حالة من الإفلاس التقني، مما سيرفع عوائد سندات الخزانة، وقد يؤدّي إلى تخفيض للتصنيف الائتماني الأميركي.

وفي هذه الأثناء، على الأغلب أن يتجاهل المستثمرون التقويمات المرتفعة وأن يستمرّوا في السباحة مع التيّار. وهناك العديد من العوامل التي من المرجّح أن تستمر في تأجيج هذا الرالي، بما في ذلك نتائج الشركات الإيجابية، وصفقات الاستحواذ والاندماج، والارتفاع في النمو العالمي. وقد انضم صندوق النقد الدولي إلى الجوقة يوم أمس ورفع توقعاته للنمو الاقتصادي في 2018 و2019 إلى 3.9%. ويمثّل ذلك رفعاً بمقدار 0.2% لكل عام. قرّر البنك المركزي الياباني عدم مفاجأة الأسواق من خلال الإبقاء على السياسة النقدية دون تغيير. ولم يتلق المتداولون الذين كانوا يتوقعون سحباً مبكّراً للتحفيز أي علامات أو إشارات على ذلك. وبما أنّ توقعات الأسعار ظلت دون تغيير فإنّ ذلك يشير إلى أن التخارج من السياسة النقدية غير التقليدية من غير المرجّح أن يحصل في أي وقت قريب، على الرغم من إعلان البنك المركزي الياباني مطلع هذا الشهر من أنه سوف يقلص مشترياته من سندات الخزانة اليابانية الطويلة الأجل بشكل طفيف. وأدّى غياب المفاجآت إلى إبقاء زوج الدولار ين في حالة من التداول العرضي ضمن نطاق 50 نقطة خلال الجلسة الآسيوية.

اجتذب الجنيه الاسترليني المزيد من اهتمام المتداولين بعد أن كسر حاجز $1.40 صباح اليوم. ولا يعتبر هذا المستوى نفسياً فقط، وإنما اعتبر أيضاً مستوى دعم رئيسياً خلال العقود الثلاثة الماضية قبيل التصويت على البريكست. ورغم أن الكثير من قوة هذه العملة يُعزى إلى ضعف الدولار، إلا أن الإسترليني كان العملة الأفضل أداءً هذا العام، وقد ارتفع 1.35% مقابل اليورو منذ بداية العام وهو مؤشر أفضل على سير مفاوضات البريكست. بما أننا لا ننتظر إلا صدور بيانات اقتصادية من الصف الثاني اليوم، فإنني لا أتوقع تحركات كبيرة. ولكنني لازلت أعتقد بأن هناك احتمالاً للمزيد من الصعود إذا استمرّت مفاوضات البريكست في المضي قدماً عندما تُستأنف في مارس.

# «سفن» توقع عقدين لصالح «الكويتية للصناعات البترولية» بـ40 مليون دينار

وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عقدين مع المقاول الرئيسي لمشروع مصفاة الزور الجديدة، ولصالح الشركة الكويتية للصناعات البترولية (كيبيك) بقيمة 39.6 مليون دينار (131.9 مليون دولار)، وبمدة تنفيذ 26 شهراً.

وأوضحت سفن في بيان لبورصة الكويت امس الثلاثاء، أن العقد الأول يتعلق بتنفيذ الأعمال الحديدية والميكانيكية وأعمال الأنابيب لوحدة الكبريت بقيمة 28.6 مليون دينار.

أما العقد الثاني فيتعلق بأعمال التركيبات الكهربائية والأجهزة الدقيقة لوحدة الكبريت بـ 11.1 مليون دينار مع المقاول الرئيسي لمشروع مصفاة الزور الجديدة.

وأشارت سفن في البيان أن الأثر المالي يتمثل في تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية لعام 2018، إضافة إلى العامين المقبلين.

وكانت أرباح سفن قد بلغت بالتسعة أشهر الأولى من 2017 نحو 4.5 مليون دينار، مقابل أرباح 4.55 مليون دينار لنفس الفترة من 2016، بانخفاض نسبته 1.1%.